مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 8 آذار 2024

مقالات وتقارير

i24NEWS: تكثيف الاستعدادات الإسرائيلية لعملية برية محتملة ضد حزب الله واستمرار التوترات في الشمال

إسرائيل تكثف استعداداتها لعملية برية محتملة في لبنان وتنفي تحديد موعد نهائي للحرب

في ظل تصاعد التوترات واحتمالية اندلاع نزاع شامل في منطقة الشمال، يعمل الجيش الإسرائيلي على تكثيف استعداداته لإمكانية تنفيذ عملية برية في لبنان. قد أوكل رئيس الأركان، العميد موشيه شيكو تامير، بتطوير خطة مناورة برية محتملة ضد حزب الله. في هذا الإطار، تم تحويل فرقة غزة إلى القيادة الشمالية لتعزيز القوات هناك. تامير، الذي يتمتع بخبرة واسعة في العمليات الشمالية وكان سابقًا نائب قائد لواء الشمال، يشرف الآن على صياغة خطط العمليات البرية، مستعداً لتوجيه ضربة إلى حزب الله إذا دعت الحاجة. وتحت قيادة القائد السابق للواء جولاني، تجري الاستعدادات على قدم وساق لوضع مجموعة من الاستراتيجيات البرية ذات الأهداف المتفاوتة ضد حزب الله، بما في ذلك عمليات الدخول المحدودة التي تهدف إلى دفع الحزب للتراجع بما يتراوح بين ثمانية إلى عشرة كيلومترات عن الحدود الإسرائيلية. يتم هذا التخطيط بأخذ دروس القتال في غزة في الاعتبار، لتطبيقها على العمليات في الشمال.

وفي سياق متصل، استمرت المواجهات على الحدود الشمالية حيث تم إطلاق أكثر من 20 صاروخًا وطائرتين مسيرتين نحو بلدات في الجليل وهضبة الجولان، دون تسجيل إصابات. في المقابل، يؤكد الجيش الإسرائيلي على أن الشائعات حول تحديد 15 آذار (مارس) كموعد نهائي للعمليات العسكرية الإسرائيلية، والادعاءات بأن تجاوز هذا التاريخ دون وقف إطلاق النار سيؤدي إلى إعلان حرب، هي معلومات غير دقيقة.

* * *

i24NEWS: نتنياهو:" الجيش الإسرائيلي سيواصل العمل ضد حماس في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك رفح"

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد ظهر الخميس، خلال حفل تخريج طلاب من مدرسة ضباط الجيش الإسرائيلي في جنوب إسرائيل، المعروفة باسم بهاد 1، أن "إسرائيل تخوض حربا وجودية ويجب عليها أن تنتصر فيها." ووعد

نتنياهو بأن "إسرائيل سوف تضرب أعداءها حتى تحقيق النصر الكامل"، وهي العبارة التي استخدمها مرارا وتكرارا في الأشهر الأخيرة من الحرب ضد حماس. كما وعد بالقضاء على "نظام حماس القاتل والقضاء على الإرهابيين وتدمير الأنفاق وملاحقة منفذي هجوم 7 أكتوبر مع بذل كل ما هو ممكن للعثور على الرهائن." واشار نتنياهو إلى أن "الجيش الإسرائيلي يحرز تقدما مثيرا للإعجاب في تحقيق هدفه الحربي، مع تقليل الخسائر في صفوف المدنيين في غزة إلى الحد الأدنى"، منتقدا حماس بسبب استخدام المدنيين في غزة كدروع بشرية واستخدام الأنفاق تحت الأرض الممتدة لعدة كيلومترات.

وأكد نتنياهو أن "الجيش الإسرائيلي سيواصل العمل ضد حماس في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك رفح، معقلها الأخير". وتابع: "من يقول لنا ألا نعمل في رفح فهو يقول لنا اخسروا الحرب، وهذا لن يحدث." وقال نتنياهو:"أعداؤنا جلبوا الدمار لأنفسهم. ومن يتحدث عن خيوط العنكبوت يرى أسودا"، في إشارة إلى زعيم حزب الله حسن نصر الله الذي وصف إسرائيل بـ"نسيج العنكبوت الهش" بعد هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر.وذكر نتنياهو الضغوط الدولية المتزايدة على إسرائيل لإنهاء الحرب، وقال إن "إسرائيل ستقاوم مثل هذه الضغوط لأن هدفها هو تحقيق النصر الكامل". وختم نتنياهو كلمته قائلا: "يجب على القادة الغربيين أن يفهموا أننا نحبط هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وسنقف جميعا معا، من القلب إلى القلب، وسنتذكر أولئك الذين سقطوا في المعركة ونضمن النصر."

* * *

i24NEWS: رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يعلن رسميًا فتح تحقيق بهجمات السابع من أكتوبر: 'فشلنا في حماية المدنيين'

أعلن رئيس هيئةالأركان في الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي، انه تم رسميا فتح التحقيق في أحداث السابع من أكتوبر، وسيتم النظر إلى الوراء حتى آذار/مارس 2018. وقال هاليفي في رسالة الى قادة الجيش حول التحقيق "بدأت الحرب بمفاجأة أدت إلى نتائج مأساوية وفقدان كبير لحياة المدنيين والجنود. منذ بداية الحرب، كانت قوات الجيش الإسرائيلي تدافع وتهاجم بنجاح وفعالية عالية - بدأنا بقوة، تعافينا ونحن نتقدم بقوة كبيرة جدا".واضاف هاليفي :"للتحقيق مكانة شرفية في عالم قيمنا العسكرية. إنه المقبض الذي يمكن من خلاله التحسين بعد الفشل، إنه الطريق لكوننا أفضل بعد النجاح، إنه الأداة التي من خلالها يمكن للوحدة أن تبني لنفسها مسارًا للصعود سيأخذها باستمرار للأعلى ".وتابع "كما يتطلب الهجوم في مواجهة إطلاق نار العدو قوة وشجاعة، كذلك يتطلب مواجهة التحقيقات شجاعة وقيادة".

وشدد هاليفي "الغرض من التحقيق واحد: التعلم! كنا قد واجهنا أحداثًا صعبة في بداية القتال، فشلنا في حماية المدنيين - مهمة سامية. إذا لم نحلل بشجاعة ما قمنا به، سيكون من الصعب علينا التعلم والتحسن، وسيكون من الصعب علينا الوقوف أمام مواطني إسرائيل ونقول أننا اختبرنا وتعلمنا وسنعرف كيف نحميهم بشكل أفضل".

وخلال شرح قائد الجيش للعملية، التي ستبدأ في "الأشهر القادمة" وستتم من قبل كل وحدة تغادر المعركة في غزة، "في أقرب وقت ممكن"، وما وصف بالتحقيق في القيادة العامة سيتم إجراؤه بعد الانتهاء من "التحقيقات الدفاعية".وأضاف :"لا داعي للخوف من النتائج والدروس المختلفة ، سيتم مناقشتها بعمق في درجات القيادة المختلفة، سنتعلم من الآراء والخلافات ".

* * *

i24NEWS: رئيس الشاباك السابق يهاجم الحكومة الإسرائيلية بسبب حماس

انتقد رئيس الشاباك السابق ناداف ارغمان خلال حضوره مؤتمرا صحافيا سياسة الحكومة التي قال إنها "اختارت عدم تنفيذ هجوم مباغت ضد حماس" مضيفا أنه ورؤساء شاباك آخرين طرحوا الموضوع أكثر مره، كما هاجم سياسة الحكومة اليوم. وحول رئيس حماس في غزة يحيى السنوار قال :"السنوار حي لأسفي الشديد لأن حكومة إسرائيل قررت بأنها لن تخرج إلى مغامرة في غزة. يورام كوهين رئيس الشاباك عرض هذا الموضوع قبلي، أنا كرئيس شاباك عرضت الموضوع أكثر من مرة وأيضا رونين (بار) واصل اتباع هذا الخط بعدي. إن قمنا بشن هجوم مباغب على حماس- كان الواقع سيكون مختلفا". ويشار الى ارغمان شغل المنصب في السنوات ما بين 2016 حتى 2021.

وانتقد ارغمان سياسة الحكومة الحالية وقال :"دولة إسرائيل قررت أن تشتري الهدوء بثمن باهض مستقبلا. دولة إسرائيل أدمنت الهدوء. إن قمنا بهذه العملية خلال السنوات من عام 2003 وحتى اليوم بقيادة التنظيم- كنا غيرنا الواقع. لم نقم بهذا رغم أنه كان بإمكاننا ذلك أكثر من مرة. كنا تمكنا من تغيير الواقع بتكلفة أقل بكثير مما عليه اليوم".
وواصل ارغمان هجومه متهما :"هذه الحكومة الكارثية هي الفشل الرئيسي وتمنعنا من خلق مستقبل آخر في قطاع غزة، وتمنع عنا خلق تحالف بقيادة أمريكية بمشاركة الدول السنية والعمل ضد ايران. من حق الشعب الإسرائيلي أن نكون في مكان آخر. يجب علينا أولا استبدال هذه الحكومة الكارثية, لا يوجد مفر آخر، وإلا لن يكون مجال للتفاؤل".

* * *

i24NEWS: الخارجية الإسرائيلية تتهم جنوب أفريقيا بـ"استغلال محكمة العدل الدولية لصالح حماس"

اتهمت إسرائيل جنوب أفريقيا بالعمل "كذراع قانوني لحركة حماس" بعد أن طلبت بريتوريا مرة أخرى من محكمة العدل

الدولية اتخاذ مزيد من الإجراءات ضد إسرائيل.وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان: "تواصل جنوب أفريقيا العمل كذراع قانوني لحماس في محاولة لتقويض حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن نفسها ومواطنيها، وإطلاق سراح جميع الرهائن". وأضافت: "إن مطالب جنوب إفريقيا المتكررة باتخاذ إجراءات لمساعدة حماس تشكل استغلالًا ساخرًا آخر لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، التي سبق أن رفضت مرتين المحاولات التي لا أساس لها لحرمان إسرائيل من حقوقها والتزامها بالدفاع عن النفس".

ومن جهته قال المتحدث باسم وزارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا كلايسون مونيبلا: "لقد أوضحت جنوب أفريقيا مخاوفها في طلبها أمام محكمة العدل الدولية. وإسرائيل تعرف ما تفعله. ومن السخف الاستمرار في القول بأن جنوب أفريقيا تتصرف باسم حماس."

* * *

i24NEWS: بعد معارضة الايطاليين: الغاء تعيين رئيس بلدية معالية ادوميم السابق كسفير إسرائيل في روما

ألغت الحكومة الإسرائيلية رسميا تعيين رئيس بلدية معاليه أدوميم السابق بيني كشريئيل سفيرا لدى إيطاليا، بسبب رفض الإيطاليين الموافقة على التعيين. وكبديل لذلك، تنوي وزارة الخارجية تعيين كشريئيل سفيرا لدى هنغاريا.

ووفقا للنشر في "واينت" فإن وحدة القوة العاملة في وزارة الخارجية الإسرائيلية نشرت الخميس مناقصة عامة لتعيين سفير في إيطاليا، من قبل الموظفين في وزارة الخارجية. وهذا يعني بأن تعيين كشريئيل كسفير لإيطاليا الغي بشكل نهائي. والسبب لذلك هو رفض الايطاليين الموافقة على التعيين بسبب حقيقة أن كشريئيل كان رئيس بلدية خارج الخط الأخضر وشغل في الماضي رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية. وذكر التقرير أنه في أعقاب القرار، تنوي وزارة الخارجية تعيين كشريئيل بمنصب سفير إسرائيل في هنغاريا، وذلك على خلفية التقديرات بأن هنغاريا التي تعتبر صديقة لإسرائيل داخل الاتحاد الأوروبي ستكون الوحيدة التي ستصادق على القرار.

وحتى يتم تعيين كشريئيل كسفير في هنغاريا ستضطر إسرائيل لايجاد منصب آخر للديبلوماسي الكبير يوني بيلد، والذي عينته الحكومة كسفير لإسرائيل في بودابست في كانون ثاني/ديسمبر الماضي، ويتم دراسة الامكانية لتعيين بيلد بمنصب السفير في روما. والرئيس الإيطالي سيرجيو متريلا هو من رفض الموافقة على قرار تعيين كشريئيل. في حين طالبت وزارة الخارجية الإسرائيلية من الرئيس يتسحاك هرتسوغ بالتدخل أمام الايطاليين لكن الطلب قوبل بالمعارضة أيضا.

* * *

i24NEWS: تحليل: تعويم الجنيه لإنقاذ الاقتصاد... قرارات مصرية تثير جدلا

التقرير يرصد مضمون قرار "تعويم الجنيه" والضجة التي أثارها وتأثيرها على الاقتصاد المصري

قبل أيام من شهر رمضان المبارك، تفاجأ المصريون بقرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر صرف الجنيه المصري، أو وفق المصطلح الشائع "تعويم الجنيه" ضمن حزمة من القرارات الأخرى، شملت رفع قيمة الفائدة على القروض والمدخرات بنسبة 6 %، بالإضافة لرفع القيود عن استخدام البطاقات الائتمانية بالعملة الأجنبية، إلا أن العديد من التساؤلات طفت على السطح، بشأن جدوى تلك الإجراءات، وأثرها على الاقتصاد، ومدى تأثيرها على المواطنين الذين يكافحون أزمات خانقة.

تأثيرات القرارات التي صدرت الأربعاء ربما ستكون مرتبطة بالقرارات التي ستتخذ في الأيام المقبلة، إذ أن الشكوك لا تزال قائمة بشأن التزام مصر بالإصلاحات الهيكلية التي كثيرًا ما أرجأت تنفيذها، ومن بينها تحرير سعر الصرف، وتخلي الدولة والجيش عن هيمنتهما على النشاط الاقتصادي؛ ونجاح الخطوة مرهون بألا تعيد الحكومة أخطاء الماضي، وألا تتوسع في المشروعات التي تستنفد الدولار دون أن يكون لها مردود اقتصادي.

وتمثل خطوة التعويم خفضًا كان متوقعًا لقيمة العملة؛ إذ كان القرار أحد المطالب الرئيسية لصندوق النقد الدولي؛ فبعد ساعات من صدور حزمة القرارات وافق الصندوق على قرض لمصر بقيمة ثمانية مليارات دولار بزيادة أكثر من ثلاثة مليارات دولار عما كان يجري الاتفاق عليه في السابق - بحسب وكالة رويترز- بالإضافة إلى قرض "للاستدامة البيئية" بنحو 1.2 مليار

دولار أعلن عنه رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مسؤولي الصندوق، ليصبح المجموع الكلي نحو 9 مليارات دولار.

تعويم أم إغراق

وتباينت وجهات نظر الاقتصاديين في مصر حول القرار الذي تلاه إعلان اتفاق مع صندوق النقد الدولي، فبينما اعتبره فريق منهم الحل الأمثل لأزمة الاقتصاد المصري المتفاقمة، وخطوة إيجابية للغاية ستقلل بشكل كبير من الفجوة بين الأسواق الرسمية والموازية، شكك فريق آخر في فعاليتها، إذ يخشى البعض أن يزيد من أعباء المصريين الذين يئنون بالفعل من وطأة ارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة منذ سنوات.

قبل قرار "التعويم" كان سعر الدولار يعادل حوالي 30.84 جنيه في البنك المركزي، بينما تجاوز سعره في السوق الموازية الـ70 جنيهًا منذ بداية العام الحالي، وعاد الدولار للتراجع مرة أخرى هذا الشهر بسبب إعلان الحكومة المصرية نجاحها في إبرام صفقة "رأس الحكمة" مع دولة الإمارات، التي بلغت قيمتها 35 مليار دولار، ودخول البنك المركزي المصري أول دفعة من هذه الصفقة.

ويرى المؤيدون أن التعويم سيسهم إلى حد كبير في القضاء على السوق الموازية، كما سيسهم في تحجيم التقلبات السعرية الحادة لمعظم السلع والخدمات، في ظل المعاناة التي تعيشها الأسواق المحلية منذ العام الماضي، وتسعير السلع بالدولار غير الرسمي، الأمر الذي زاد كثيرًا في مستويات التضخم، وساهم في ارتفاع الأسعار. فيما يرى آخرون أن القرارات الثلاثة التي جرى اتخاذها - المتعلقة بـ"تعويم الجنيه" ورفع الفائدة، وإصدار شهادات استثمار بعوائد 30 %- إجراءات حاسمة، سيكون لها بعض الآثار السلبية على المواطن؛ لأن ارتفاع سعر الدولار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة مع اقتراب شهر رمضان، وزيادة الإقبال على تلك السلع.

الآثار السلبية للقرار – كما يرى المحللون - لن تتوقف عند المواطن الباحث عن "لقمة العيش" بل ستمتد إلى المستثمر المحلي؛ فتكاليف التمويل سترتفع بالنسبة للاستثمارات المحلية الحالية أو المستقبلية، نتيجة زيادة تكلفة الاقتراض، وارتفاع أسعار المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج المستوردة، مما يعكس زيادة على تكاليف الاستثمار، وانخفاض الأرباح لرجال الأعمال المصريين.

ومع تباطؤ تحويلات المصريين العاملين في الخارج -المصدر الرئيس للعملة الأجنبية في البلاد - بشكل حاد وسط التوقعات بتراجع الجنيه، وانخفاض عوائد قناة السويس بشكل ملحوظ، بسبب أزمة الملاحة في البحر الأحمر إثر هجمات الحوثي واستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تراهن الحكومة المصرية على تدفق العملات الأجنبية من المشروعات الاستثمارية، ومن بينها صفقة «رأس الحكمة» التي قدرت قيمتها بـ35 مليار دولار، وستمنع "السقوط الحر للجنيه" بحسب رويترز، حيث تؤكد الحكومة تحويل 10 مليارات دولار بالفعل من هذه الأموال، ومن المقرر أن تصل الأموال المتبقية خلال شهرين من توقيع الصفقة.

الحكومة تضارب بالدولار

من ناحيته، أكد المحلل الاقتصادي بالبنك الأهلي، سعد أنور مدبولي، بأن الدولة بقرار التعويم الأخير، تحولت لمضارب مثل بقية المضاربين بأسعار العملة الأجنبية (الدولار)، خاصة وأن الإدارة المصرية لم تجعل سقفا محددا للتعويم، أي أنه لم يصبح تعويما مدارا مثل المرات الأربعة السابقة، والتي عمدت فيها الدولة لجعل سقف محدد للتعويم ووقفه عند سعر محدد، وبعدها يتم تثبيث سعر الصرف، ولكن قامت بتعويم كامل، حتى قفز سعر الدولار من ثلاثين جنيها لأكثر من خمسين جنيها مرة واحدة في سابقة تاريخية لم تحدث من قبل.

وأضاف مدبولي في تصريحات خاصة لـ" لموقع " i24NEWS أن الحكومة المصرية أرادت تحقيق ما يصب في مصلحتها كإدارة حاكمة، دون النظر لما يصب في مصلحة البسطاء في ظل حالة الفقر وانتشار الغلاء، موضحا أن رغبة النظام في السيطرة على أموال وتحويلات المصريين بالخارج التي هبطت من 32 إلى 22 مليار دولار في 2023، زاد من رغبة النظام الحاكم، في السيطرة على هذه الأموال التي تلجأ للسوق السوداء لتعويض فرق سعر الصرف، فضلا عن رغبة الحكومة في القضاء على السوق الموازية، وهو ما جعل الحكومة تدخل كطرف مضارب على سعر الدولار.

وتوقع أن تشهد الفترة القادمة ارتفاعا كبيرا في سعر السلع الغذائية، والاستراتيجية، مشيرا إلى أن رفع الحكومة دعم رغيف الخبز من 60 إلى 90 مليار جنيه في الموازنة الجديدة، يعني ارتفاع سعر الدقيق، وبالتالي ارتفاع سعر الرغيف السياحي والفينو، فضلا عن قرب اجتماع لجنة تسعير البترول لأخذ قرار جديد برفع سعر لتر البنزين، وبالتالي ارتفاع جديد في كافة وسائل النقل والسلع الغذائية. كانت هذه القرارات مرتقبة ومتوقعة في أعقاب حصول مصر على تدفقات نقدية دولارية خلال الفترة الماضية، أبرزها تسلم 10 مليارات دولار الدفعة الأولى من صفقة تطوير منطقة رأس الحكمة من شركة أبو ظبي التنموية القابضة، و520 مليون دولار من صفقة بيع فنادق تاريخية لشركة تابعة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة.

السيسي يناقض نفسه

ويرى الخبير المصرفي، محمد حسن زايد، إن قرار البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة بنسبة 6% -لأول مرة في تاريخه- وإن كان هدفه المعلن السيطرة على معدل التضخم المرتفع نتيجة صدمات العرض المحلية وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًا، وتعويم الجنيه دون سقف محدد، يعني ارتفاع جديد في أسعار السلع، وهروب الاستثمارات الداخلية.

وأكد زايد في تصريحات خاصة لموقع i24NEWS ، أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ضرب بتحذيراته هو شخصيا عرض الحائط، حين قال في أحد مؤتمراته بأن "رفع سعر الدولار أمام الجنيه خطر يهدد الأمن القومي"، لأنه يعني رفع أسعار السلع الغذائية على الغلابة والبسطاء، إلا أنه لم يعبأ بتحذيراته هو شخصيا، وقام بتحرير سعر الصرف دون سقف محدد، الأمر الذي أصاب المصريين بالاكتئاب والقلق، نتيجة رفع أسعار السلع الغذائية قبيل أيام قليلة على شهر رمضان.

وأضاف أن قرار البنك المركزي المصري وإن كان سيؤدي للقضاء على السوق الموازية للصرف الأجنبي من خلال غلق الفجوة بين سعر صرف السوق الرسمي والموازي، وذلك بالسماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقًا لآليات السوق، مما سيؤدي للقضاء على تراكم الطلب على النقد الأجنبي، لكنه في الوقت نفسه حول الدولة إلى سوق سوداء موسعة.

الحفاظ على مصر

ويرى مراقبون أن "استقرار نظام السيسي وعدم تراكم أزمات داخلية كبيرة مهم للمنظومة الإقليمية والدولية لأن أي اضطراب في مصر سوف يمتد إلى باقي دول الإقليم الساخنة أصلا في الشرق والغرب والجنوب، من قطاع غزة إلى البحر الأحمر والسودان وليبيا، ووفقا للقوى الدولية فإن السيسي هو الضامن الوحيد لعدم انفجار الأوضاع، وبالتالي فلا مجال للتخلي عنه بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ووقف هذه التدهور يعتمد على دعم مالي لا يشكل أي عبء على الدول والمؤسسات المانحة من أجل عدم الدخول في تداعيات لا تعالجها أي أموال."

ومن الواضح أن خطة الانقاذ المتمثلة في حزم التمويل النقدية الكبيرة التي تتجاوز 55 مليار دولار بإضافة صفقة رأس الحكمة ليس من أجل عيون المواطن الفقير ولكن من أجل حفظ استقرار النظام العسكري الحاكم، وسوف تستمر الأزمة الاقتصادية ولكن هذه الأموال سوف تحد من قوتها وتمنعها من الانفجار حاليا، لكن تظل في دائرة الممكن والمحتمل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقرير: الولايات المتحدة و افقت سرا على أكثر من 100 صفقة بيع أسلحة لإسرائيل منذ 7 أكتوبر

وافقت الولايات المتحدة على أكثر من 100 صفقة بيع أسلحة وسلمتها لإسرائيل منذ 7 أكتوبر، حسبما أبلغ مسؤولون أمريكيون الكونغرس مؤخرا في إحاطة سرية، وفقا لتقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" يوم الأربعاء.

ونقل التقرير عن مسؤولين أمريكيين لم يذكر أسماءهم قولهم إن المبيعات شملت آلاف الذخائر دقيقة التوجيه والقنابل ذات القطر الصغير وأسلحة أخرى. ولم تكن الصفقات بحاجة إلى موافقة الكونغرس، لأن تكلفة كل عملية بيع كانت أقل من الحد الأدنى الذي يتطلب أخذه في الاعتبار، وفقا للتقرير.

متحدثا لصحيفة "واشنطن بوست"، قال جيريمي كونيندیك، المسؤول السابق في إدارة بايدن، إن "العدد الاستثنائي من المبيعات على مدار فترة زمنية قصيرة جدا" يشير إلى أن إسرائيل لن تكون قادرة على مواصلة عمليتها ضد حماس في غزة "بدون هذا المستوى" من الدعم الأمريكي. كونيندیك هو الرئيس الحالي لمنظمة اللاجئين الدولية، وقد دعا الولايات المتحدة إلى استخدام مبيعات الأسلحة للضغط على إسرائيل لقبول وقف لإطلاق النار في غزة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية مات ميلر لواشنطن بوست إن إدارة بايدن "اتبعت الإجراءات التي حددها الكونغرس نفسه لإبقاء الأعضاء على اطلاع جيد، وتطلع الأعضاء بانتظام حتى عندما لا يكون الإخطار الرسمي شرطا قانونيا."وقال ميلر إن المسؤولين الأمريكيين "تواصلوا مع الكونغرس" بشأن شحنات الأسلحة إلى إسرائيل "أكثر من 200 مرة" منذ أكتوبر.

وذكر التقرير أن مسؤولا كبيرا في وزارة الخارجية الأمريكية رفض الكشف عن العدد الإجمالي لجميع الأسلحة الأمريكية المنقولة إلى إسرائيل، أو تكاليفها، منذ 7 أكتوبر، لكنه قال إنها تشمل مبيعات جديدة ومبيعات عسكرية أجنبية "نشطة." وقال المسؤول: "هذه عناصر نموذجية لأي جيش حديث، بما في ذلك جيش متطور مثل الجيش الإسرائيلي."

بشكل منفصل، كتب الكاتب في صحيفة "واشنطن بوست" ديفيد إغناتيوس يوم الأربعاء، أن الولايات المتحدة تدرس على ما يبدو اتخاذ خطوات لمنع إسرائيل من استخدام الأسلحة الأمريكية في هجوم مخطط له على مدينة رفح جنوب غزة – التي نزح إليها أكثر من نصف سكان قطاع غزة خلال الحرب.

وقالت الولايات المتحدة إن على إسرائيل أن تظهر أن لديها خطة لحماية المدنيين عندما تشن هجوما بريا في المدينة الواقعة في أقصى جنوب القطاع. إسرائيل من جهتها قالت إنها ستقوم بإخلاء السكان، لكنها لم توافق بعد على خطة عملياتية للجيش أو تعلن عن المكان الذي سيذهب إليه المدنيون.

وكتب إغناتيوس أن الرئيس الأمريكي جو بايدن ومسؤولين آخرين "لم يتخذوا أي قرار بشأن فرض 'شروط' على الأسلحة الأمريكية. لكن حقيقة أن المسؤولين يناقشون كما يبدو هذه الخطوة المتطرفة تظهر قلق الإدارة المتزايد بشأن الأزمة في غزة."

ونُقل عن السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل مارتن إنديك قوله في المقال: "إذا شنت إسرائيل هجوما في رفح دون توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين النازحين، فقد يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة غير مسبوقة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حتى فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة."

وواجهت إدارة بايدن دعوات متزايدة من نواب ديمقراطيين يوم الأربعاء لدفع إسرائيل لتخفيف الأزمة الإنسانية المدمرة، حيث قال البعض إنهم قد يحاولون وقف المساعدات العسكرية التي وافق عليها الكونغرس إذا لم تتحسن ظروف المدنيين. وقال السناتور كريس فان هولن، وهو عضو ديمقراطي في لجنة العلاقات الخارجية، للصحفيين "يتعين علينا استخدام كل النفوذ الذي لدينا. لم تستخدم الإدارة هذا النفوذ حتى اليوم. لا أعرف كم عدد الأطفال الآخرين الذين يجب أن يتضوروا جوعا قبل أن نستخدم كل أدوات نفوذنا هنا، ولكن ينبغي عليهم حقا فعل المزيد."وطالب فان هولين وغيره من المشرعين الإدارة بوقف المساعدات العسكرية لإسرائيل إذا لم تتخذ حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خطوات مثل فتح المعابر إلى غزة أمام شحنات المساعدات.

وتقول إسرائيل إنها لا تقيد المساعدات الإنسانية أو الطبية وألقت باللوم في نقص التسليم على قدرة وكالات الإغاثة، وقالت مرارا إن عدد شاحنات المساعدات التي تسمح بمرورها يفوق ما تستطيع الوكالات إيصاله.

ولقد منع متظاهرون ضد إدخال المساعدات الانسانية إلى القطاع بينما لا يزال هناك رهائن في أسر حماس بشكل متقطع دخول الشاحنات التي تحمل المساعدات إلى غزة.ولم يرد البيت الأبيض على الفور على طلب للتعليق. حتى الآن، رفضت الإدارة وضع شروط على المساعدة لإسرائيل.

وقال السناتور الديمقراطي بيت ويلش في خطاب ألقاه بمجلس الشيوخ يوم الثلاثاء "كم عدد المنازل والمتاجر والمدارس ومراكز رعاية الأطفال والمستشفيات التي يجب تدميرها قبل أن نقول لرئيس الوزراء نتنياهو: كفى؟."

وجاءت هذه التعليقات في الوقت الذي يستعد فيه بايدن لإلقاء خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في الكونغرس، حيث سيحدد أولويات سياساته لأكبر جمهور تلفزيوني له هذا العام. وقد رد بعض الناخبين – وخاصة الأمريكيين المسلمين –

بتصويت احتجاجي في الانتخابات التمهيدية مع ترشح بايدن لإعادة انتخابه في نوفمبر من خلال التصويت بـ "غير مُلتزم." وأشار فان هولين إلى أن القانون الأمريكي يحظر مبيعات الأسلحة إلى الدول التي تمنع المساعدات الإنسانية، وقال إنه ومشرعين آخرين قد يحاولون منع مبيعات أسلحة جديدة لإسرائيل إذا لم تعالج حكومتها الأزمة.

يمنح قانون مراقبة تصدير الأسلحة الأمريكي الكونغرس الحق في إيقاف مبيعات أسلحة كبيرة إلى دول أجنبية من خلال إصدار قرار بالرفض. وعلى الرغم من أنه لم يحدث من قبل اجتياز مصادقة الكونغرس على مثل هذا القرار حق النقض (الفيتو) الرئاسي، إلا أن نقاشا غاضبا حول هذه القضية قد يحرج البيت الأبيض. كما أطلعت واشنطن إسرائيل على مذكرة الأمن القومي الجديدة التي تذكّر الدول التي تتلقى أسلحة أمريكية بالالتزام بالقانون الدولي. بشكل منفصل، وجه العشرات من الديمقراطيين في مجلس النواب رسالة إلى بايدن يوم الأربعاء أعربوا فيها عن "شعورنا العميق بالإلحاح والقلق" بشأن الصعوبات التي يواجهها المدنيون في غزة.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة إن أكثر من 30 ألف فلسطيني قُتلوا منذ 7 أكتوبر. ولم يتم التحقق من أرقام الحركة، وهي لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين، وتدرج جميع الوفيات على أنها سقطت بنيران إسرائيلية – حتى تلك التي تسبب فيها المئات من الصواريخ الطائشة أو نيران فلسطينية. وقالت إسرائيل إنها قتلت حوالي 13 ألفا من مقاتلي حماس في القتال في غزة، بالإضافة إلى حوالي 1000 قُتلوا في إسرائيل في أعقاب غزو الحركة في 7 أكتوبر. وأدى الهجوم على غزة إلى نزوح معظم سكان القطاع البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة وأدى إلى نقص حاد في الغذاء والمياه والدواء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: 9 "متظاهرين" إسرائيليين عبروا من الأراضي الإسرائيلية إلى غزة، ولم تقدم ضدهم أي لوائح اتهام

بقلم تال شنايدر

قبل بضعة أيام، دخلت مجموعة من تسعة إسرائيليين إلى قطاع غزة، ودعوا إلى عودة "الاستيطان اليهودي" هناك. وتمكن أعضاء المجموعة من السير لمسافة نصف كيلومتر تقريبا داخل غزة من معبر إيريز قبل أن يقبض عليهم الجنود والشرطة الإسرائيلية ويعيدونهم إلى الأراضي الإسرائيلية، حيث تم توقيفهم. وبدأ الحدث بمسيرة بعنوان "العودة إلى غزة" كانت بمثابة "مظاهرة". وحاول بعض "المتظاهرين" إقامة مبنى مؤقت في المنطقة العازلة بين معبر إيرز والجدار الخرساني وقطاع غزة. وتمكن أورين زيف من موقع "سيحا ميكوميت" من توثيق هذا النشاط. إلا أن مجموعة أخرى، يبدو أنها ضمت أيضا بعض القاصرين، تسللت عبر ثغرة في السياج إلى داخل القطاع متجاهلة الجنود المتمركزين هناك. وتم إرسال ضباط الشرطة إلى المنطقة لإجلاء الجميع. وأحضرت الشرطة أعضاء المجموعة أمام محكمة الصلح في بئر السبع، التي قررت أنه لا جدوى من إبقائهم رهن الاحتجاز – وتم إطلاق سراحهم إلى منازلهم. واستأنفت الشرطة الأمر أمام المحكمة المركزية في المنطقة، وهناك أيضا تقرر أنه لا يوجد سبب لإبقائهم رهن الاحتجاز – وتم إطلاق سراحهم.

وكشفت محادثة مع المتحدثة باسم الشرطة في جنوب البلاد أنه من المستبعد أن يتم تقديم أي لائحة اتهام في هذه القضية، ويرجع ذلك جزئيا إلى موقف كلتا المحكمتين من مسألة الاعتقال، رغم أن لائحة الاتهام لا تعتمد على قرارات الاعتقال أو تمديد الاحتجاز. وقد تكون هناك حالات يتم فيها إطلاق سراح الأشخاص من الاحتجاز، وتعتبر الدولة مع ذلك أن سلوكهم لا يتماشى مع القانون – ويجب كبحه.

أخطر جانب لهذا الحدث هو الرسالة. دخول نحو 20 شخصا إلى قطاع غزة – تسعة منهم على الأقل يسيرون مسافة 500 متر تقريبا ويعلنون عن نيتهم بناء بؤرة استيطانية والاستيطان في غزة – لا يمثل فقط مشكلة لدولة إسرائيل، في ضوء القضية في محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو مخاطرة هؤلاء الشباب بحياتهم. التعامل المتساهل ينقل رسالة مفادها أنه لا توجد عواقب لهذه الأفعال.

قبل بضع سنوات، عبرت شابة إسرائيلية الحدود إلى سوريا في منطقة جبل الشيخ. وكانت عملية إطلاق سراحها – بوساطة روسية – معقدة للغاية وكانت خلفية سلوكها معقدة. وتم فرض أمر حظر النشر على القضية. وتمت محاكمة الشابة بتهمة التسلل إلى دولة معادية وانتهاك قانون الدخول إلى إسرائيل. وقد أدينت في المحكمة وحكم عليها بالسجن تسعة أشهر.لكن في حادث هذا الأسبوع، تعاملت السلطات الإسرائيلية مع أنشطة الشباب بشكل مختلف تماما. تعاملت الشرطة والجيش الإسرائيلي مع هذه القضية في إطار حرية التعبير والتظاهر، أي أن هؤلاء الأشخاص، حسب رأيهم، كانوا يريدون فقط التعبير عن آرائهم السياسية ودخلوا قطاع غزة أيضًا.

وظهر هذا الموقف المختلف والاستثنائي من البيان الذي ارفقته الشرطة للتقرير عن الحادث. "تعمل الشرطة الإسرائيلية على تمكين حرية التعبير والاحتجاج للجميع، طالما يتم في إطار القانون ولا يعرض حياة الجمهور أو المتظاهرين أنفسهم للخطر."

وجاء في الإعلان عن الحدث أن "الشرطة ستتصرف بحسب الضرورة لضمان سلامة وأمن المتظاهرين ولن تتسامح مطلقًا مع من يعرضون الأرواح للخطر و/أو يهاجمون ضباط الشرطة."المشكلة هي أن هذا التعامل – كما لو كان الأمر يتعلق فقط بالتظاهر والحفاظ على الحق في الاحتجاج وحرية التعبير – يمكن أن يسبب الكثير من المتاعب لدولة إسرائيل.

إذا قاموا في البداية بمسيرة وحملوا لافتات ودخلوا غزة لمحاولة إنشاء بؤرة استيطانية، دون عواقب أو اعتقالات أو لوائح اتهام، فسيتم في المحاولات التالية إنشاء بؤرة استيطانية وسيضطر الجيش لتوفير الحماية لهم.

لكن النقطة الأكثر إثارة للقلق في القضية هي معاملة هؤلاء المتظاهرين الذين يعبرون ظاهريا عن حريتهم في التعبير وبالتالي لا يتم معاقبتهم، في حين يتم اعتقال متظاهرين آخرين يمينا ويسارا، بل ويطالبون بتمديد اعتقالهم لمدة أسبوع كامل.

فعلى سبيل المثال، تم اعتقال الدكتورة ياعيل عبادي رايس بعد أن كتبت الرقم 1400 على جدار منزل عضو الكنيست شالوم دنينو في مستوطنة عومر. وطلبت الشرطة تمديد اعتقالها سبعة أيام، وفي النهاية فرض عليها الإقامة الجبرية، كما سألتها الشرطة أثناء استجوابها لمن صوتت في الانتخابات وماذا فعلت في 7 أكتوبر.

وماذا عن اعتقال ياردين مان من رحوفوت، المتهمة بالاعتداء على وزيرة حماية البيئة بعد شجار تم تصويره في مركز تجاري في المدينة؟ ولا يظهر في توثيق المواجهة أي أثر لاعتداء جسدي على الوزيرة عيديت سيلمان – التي واصلت ملاحقة مان بعد أن ابتعدت عن مكان الحادث (كانت مسألة "الخطورة" أحد الاعتبارات في الاعتقال). ويمكن تفسير هذا الحدث أيضا على أنه "مظاهرة" ويمكن القول بأنه لا جدوى من تمديد اعتقالها.

الاستنتاج من سلوك الشرطة والقضاة واضح: من يوقف أو يعتقل الأشخاص الذين يؤيدون المواقف السياسية لوزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير أو وزير العدل ياريف ليفين أو عضو لجنة اختيار القضاة أوريت ستروك – لن تتم ترقيته في الشرطة، ولن تتم ترقيته في نظام القضاء.إذا ماذا يمكن أن يدفع الشرطة لتطبيق القانون عندما يدخل هؤلاء الأشخاص إلى غزة ويعرضون عناصر الجيش والشرطة وحياتهم للخطر؟

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إلغاء عرض الألعاب النارية التقليدي في يوم الاستقلال، وسط الحرب المستمرة في غزة

ميري ريغيف، التي تترأس الحدث السنوي، تقول إن الحفل سيتم تعديله في ضوء هجوم 7 أكتوبر، وتحث رؤساء السلطات المحلية على أن يحذوا حذوها في الاحتفالات المحلية

لن يشمل الحفل الرسمي ليوم الاستقلال عرض الألعاب النارية التقليدي هذا العام بسبب الحرب المستمرة ضد حماس في غزة، حسبما أعلنت الوزيرة التي ترأس التحضيرات لهذا الحدث يوم الأربعاء. وقالت وزيرة المواصلات ميري ريغيف "بعد شهرين تقريبا، سنحتفل بيوم استقلال دولة إسرائيل الـ 76. في كل عام نختتم حفل إضاءة الشعلة بعرض للألعاب النارية. لكن، هذا العام، للأسف، في ضوء أحداث 7 أكتوبر، والحرب التي نخوضها في خضم القتال، نقوم بتعديل شكل الحفل".وحثت الوزيرة رؤساء السلطات المحلية على أن يحذوا حذوها وإلغاء جزء الألعاب النارية من احتفالاتهم المحلية أيضا. ويبدأ عيد الاستقلال هذا العام عشية يوم 13 مايو.

في 2022، أعلنت العديد من المدن الكبرى في إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب وهرتسليا ونتانيا، أنها ستتوقف عن إقامة عروض الألعاب النارية بسبب اعتراضات من قدامى المحاربين الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة.PTSD وفي العام نفسه، لم يتم تضمين عرض الألعاب النارية في احتفالات الدولة أيضا بعد أن قرر وزير الثقافة آنذاك حيلي تروبر إلغاءه لأنه رأى أنه سيكون مزعجا للغاية بالنسبة للمحاربين القدامى الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة. وتمت استعادة عرض الألعاب النارية في العام الماضي عندما عاد بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء وأعاد تنصيب ريغيف رئيسة للحفل.

أحد الأحداث الرئيسية في إسرائيل بمناسبة يوم الاستقلال هو حفل إضاءة الشعلة التقليدي في جبل هرتسل في القدس، والذي يؤدي فيه بانتظام جنود عروضا متقنة ويُختتم بعرض للألعاب النارية.كانت هناك مخاوف لسنوات بشأن تأثير الألعاب النارية على المحاربين القدامى وغيرهم من المصابين باضطراب ما بعد الصدمة بسبب الحروب أو الهجمات. يوم آخر يثير القلق هو عيد المساخر (البوريم)، والذي يحتفل به البعض باستخدام الألعاب النارية.

* * *

هآرتس: لقادة إسرائيل: جعلتم حماس "بطلة الأمة العربية" في غضون 150 يوما

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

بعد مرور 150 يوماً على الحرب، يجب على كل إسرائيلي الإجابة باستقامة عن سؤال: هل وضع البلاد الآن أفضل مما كان في

6 تشرين الأول 2023؟ هل هي أقوى وأكثر أمناً؟ هل هي أكثر رسوخاً وتحصل على تعاطف أكبر وأكثر تفاخراً بنفسها، أكثر اتحاداً؟ الحقيقة المدهشة أن جواب كل هذه الأسئلة هو "لا" قاطعة وحاسمة.

150 يوماً وحشياً وصعباً لم تساعد إسرائيل قط ولن تساعدها يوماً ما، لا آنياً ولا على المدى البعيد. لم يتحقق أي هدف، ولم تحصل إسرائيل على أي شيء جيد من هذه الحرب، ولن تحصل. بل خرجت حماس أكثر قوة. قتل الآلاف من مقاتليها، لكن مكانتها بصفتها بطلة الأمة العربية ارتفعت إلى عنان السماء. مع ذلك، يريد معظم الإسرائيليين 150 يوماً آخر كهذا على الأقل؛ لا معارضة من قبل الجمهور على الحرب، حتى بعد خمسة أشهر من القتل والدمار بمستوى جنوني، ثمة عزلة وكراهية دولية وسفك دماء وأضرار اقتصادية لإسرائيل. ولم تحصل إسرائيل على أي شيء جيد من هذه الحرب، ولن تحصل. بل خرجت حماس أكثر قوة

لا مجال تحسن فيه وضع إسرائيل في هذه الأشهر الأكثر سواداً في تاريخها. إسرائيل باتت الآن مكاناً أقل أمناً مما كان قبل الحرب، مع خطر اشتعال إقليمي وفرض عقوبات دولية وفقدان الدعم الأمريكي، وباتت أيضاً دولة أقل ديمقراطية بكثير؛ فأضرار الحرب على النظام كانت أخطر بكثير من أي انقلاب نظامي. والأضرار التي تراكمت ستبقى أيضاً بعد انسحاب الجيش من قطاع غزة. ليس هناك ما يقال عن مكانتها الدولية؛ فإسرائيل لم تكن في أي يوم منبوذة بهذا الشكل. وحتى العلاقات الأوتوماتيكية مع الولايات المتحدة تدهورت إلى حضيض لم نصل إليه. ثمة نزف يومي من الجنود القتلى، حتى لو كان قليلاً، ومعظم المخطوفين لم يحرروا بعد، وعشرات آلاف الإسرائيليين ما زالوا منفيين عن بيوتهم، ونصف الدولة بات مكاناً خطيراً للتجول فيه. الضفة تهدد بالانفجار، والكراهية الفظيعة التي زرعناها في غزة والضفة الغربية والعالم العربي وفي كل العالم، لا يمكن لأي شيء أن يمحوها.

الكراهية الفظيعة التي زرعناها في غزة والضفة الغربية والعالم العربي وفي كل العالم، لا يمكن لأي شيء أن يمحوها

لا يوجد أي توقع للتحسن خصوصاً عندما ترفض إسرائيل وبحزم أي اقتراح لتغيير الواقع من الأساس. مع ذلك، يريد الإسرائيليون المزيد، مثل مقامر فقد أمواله في كازينو وهو على قناعة بأنه سيضرب الضربة المهمة بعد جولة أخرى.

مع 100 قتيل فلسطيني في اليوم، بات الإسرائيليون على قناعة بأن 30 ألف قتيل آخر ستصبح إسرائيل جنة عدن، أو على الأقل مكاناً آمناً. يصعب تذكر مثل هذا العمى حتى في إسرائيل، ويصعب أيضاً تذكر وضع من الانغلاق الأخلاقي كهذا.

ليجوعوا وليعطشوا وليختنقوا وليموتوا، حتى اليسار ووسائل الإعلام يقولون ذلك. يتم جرهم بعيون معصوبة، لا أحد يتساءل إلى أين وحتى متى. الأساس هو الاستمرار في الحرب، لأن حماس تريد التوقف ونحن هنا كي نريها ما يمكننا فعله.

"ما الذي جبته إسرائيل من الحرب" هذا ما يجب علينا حسابه، وبعد الانتهاء نجيب بشجاعة: إذا كان الأمر هكذا، فهل كان من الصحيح أن نشن هذه الحرب؟ اتركوا الشعارات (المبررة) التي تقول بأن أي دولة لم تكن لتضبط نفسها إزاء الهجوم الوحشي على سكانها.. يحق للدولة الدفاع عن نفسها.. ماذا أردت أن نفعل؟ أما النتيجة: هل هذا كان صحيحاً؟ عندما لا نجد شيئاً في طرف المكاسب بعد 150 يوماً، بل أثمان باهظة، حينئذ يمكن البدء في التشكيك بجدوى هذه الحرب لإسرائيل.

حتى الآن لم نقل أي كلمة عن الثمن الباهظ الذي دفعته غزة، وبدرجة أقل الثمن الذي دفعه سكان الضفة، الذين تنكل بهم إسرائيل الآن في ظل الحرب كما لم تنكل بهم من قبل.

بالتحديد، أغلبية الإسرائيليين الذين لا تعنيهم كارثة الفلسطينيين، بل وتفرح الكثيرين، عليهم الإجابة عن سؤال: باستثناء كارثة غزة، ما الذي سيكسبونه من الحرب؟ احكموا على النتائج. هذا سيدهورنا. هل حقاً تريدون ذلك؟.

* * *

هآرتس: بعد إدانة نتنياهو في "كارثة ميرون": ألم تكن استنتاجات اللجنة أشبه بالتي تدينه في 7 أكتوبر؟

بقلم غيدي فايس

"لو أمسكوني من ياقتي وقالوا انظر، ستحدث كارثة فظيعة، وأكدت بأنني سأعالج الأمر"، قال نتنياهو في شهادته أمام لجنة التحقيق في كارثة جبل ميرون. قبل ذلك، عرضت عليه رسائل وتقارير لمراقب الدولة وتحذيرات أخرى تسلمها خلال سنين سبقت عما كان يتوقع حدوثه في هذا المكان. حاول رئيس الحكومة مراراً التملص من مسؤوليته عن الفشل الذي أدى إلى موت عشرات الأشخاص. معالم طريق هربه كانت "لم أعرف"، "لم أتعمق"، "لا أتذكر"، "لا أعرف"، "لم يصل لي"، "لم أنشغل بذلك"، "لقد كان هناك مسؤول يجب أن يقوم بعمله"، "اسم رئيس الحكومة يظهر في آلاف الشكاوى"، "رئيس الحكومة لا ينشغل بذلك"، "قد أكون مسؤولاً عن الأمر الذي أراه"، "لا يمكن أن تكون مسؤولاً عما لا تعرفه"، "أنت مسؤول أيضاً عما لا تعرفه"، أشار عضو اللجنة شلومو يناي.

تقرير اللجنة شديد اللهجة يوضح أن أعضاءها لم يسقطوا في شرك نتنياهو، "على أساس المواد والشهادات التي عرضت علينا وانطباعنا المباشر منها، نستنتج أن هناك أساساً معقولاً للقول إن نتنياهو عرف أن موقع قبر الحاخام شمعون بار يوحاي يتم علاجه طوال سنين بشكل معيب، وأنه أمر قد يخلق خطراً على زائري المكان، لا سيما في عيد لاغ بعومر"، كتب في التقرير. "ولو افترضنا، حذراً فقط، بأن نتنياهو لم يكن يعرف حقيقية الموضوع، لكان عليه معرفة ذلك مثل هذه الظروف.. يجب عدم قبول ادعاء نتنياهو الذي يقول "لم يمسكوني من ياقتي".

هذه الاستنتاجات تنعكس مباشرة على موضوع المسؤولية عن كارثة 7 أكتوبر/ تشرين الأول. إذا كان نتنياهو قد تجرأ بعد كارثة ميرون وادعى بأنه لا وجود أساساً للافتراض بأن المكان مخصص لأعمال الفوضى، فإن خط الدفاع الذي رفضته

اللجنة لم يساعده في هذه المرة. وكما تدل الاقتباسات التي طرحت في "هآرتس" في الأشهر الأخيرة، فإن خطة حماس القاتلة قد عُرف أدق تفاصيلها قبل عقد. ففي ربيع 2014 عرض عليه رئيس "الشاباك" يورام كوهين، معلومات دراماتيكية استندت إلى عدة المصادر: حماس تقوم بتدريبات واسعة تدل على نيتها اقتحام الحدود وإرسال ألف مقاتل مسلح من قمة الرأس إلى أخمص القدم لاحتلال بلدات وقتل إسرائيليين واختطاف جنود ومدنيين.

محاضر جلسات الكابينت في تلك السنة تدل على أن نتنياهو أدرك أبعاد الخطر جيداً. ففي حزيران، عشية عملية "الجرف الصامد"، اعتبر الخطة "تهديداً حقيقياً لدولة إسرائيل"، وأوضح بأن "هذا السيناريو مختلف، لأن عمليات الاختطاف أو اقتحام حدودنا ستغير الميزان بيننا وبينهم... أي أنه لو دخلت كتيبة أخرى فستقوم في حينه بالاختطاف والقتل أيضاً. هذه خيبة أمل كبيرة... هذا سيتسبب بضربة فظيعة لنا". في آذار 2017 قال لأعضاء لجنة مراقب الدولة: "أي هجوم مفاجئ كما تخطط حماس تقتحم فيه مستوطنات واحتلال بلدات والسيطرة عليها، للمرة الأولى منذ العام 1948، أعتقد أنه أمر سيشكل تهديداً كبيراً جداً. لم ينس الخطة منذ ذلك الحين. وفي حزيران الماضي، في ذكرى ضحايا عملية "الجرف الصامد"، ذكر أن مئات المخربين كان يمكن أن "يدخلوا إلى البلدات وإلى رياض الأطفال والكيبوتسات والمدن لاختطاف جنود ومدنيين، ويقتلون ويعودون".

في كل ما يتعلق بفشل أكتوبر، يتحمل نتنياهو المسؤولية من كل الجوانب. من عاد وادعى منذ فترة رابين وحتى فترة بينيت- لبيد أن الضعف يستدعي الإرهاب، انطلق بسرعة على ظهر حكومة الهراءات نحو الانقلاب النظامي وقام بتمزيق المجتمع الإسرائيلي بشكل ممنهج، مع تجاهل تحذيرات صريحة، خطية وشفوية، تفيد بأن العدو يبحث عن الوقت المناسب. عزز حماس بشكل متعمد خلال سنين، بل وفر لها حقائب الأموال النقدية القطرية، ليعمق الانقسام بين القطاع والضفة الغربية، ودفن حل الدولتين. قبل خمسة أشهر، انفجر كل ذلك في وجه الإسرائيليين. من عاد وادعى منذ فترة رابين وحتى فترة بينيت- لبيد أن الضعف يستدعي الإرهاب، انطلق بسرعة على ظهر حكومة الهراءات نحو الانقلاب النظامي وقام بتمزيق المجتمع الإسرائيلي بشكل ممنهج

جاء في التقرير أيضاً أن علاج ثغرات الأمان ذات الإمكانية القاتلة في موقع تراث ديني هو جزء من مهمات رئيس الحكومة، لكن المهمة الأهم له التي استيقظ من أجلها صباحاً أو لم ينم ليله، هي فعل كل ما في استطاعته لضمان عدم تكرار ما حدث في 7 أكتوبر/ تشرين الأول. وادعى ممثلو نتنياهو دفاعاً عنه في لجنة ميرون، بأنه كرس 90 في المئة من وقته لأمن الدولة. "أنا المسؤول عن قيادة دولة إسرائيل"، قال في جلسة لجنة مراقب الدولة في 2017. "هذا الأمر يلزمنا بأن نكون في وضع يمنحنا القدرة على منع الحرب القادمة أو تأخيرها، وإذا اندلعت فعلينا أن نكون في موقف قوي جداً، وأن نفاجئهم ونضربهم بشكل لا يتخيلونه. هذا واجبي الأسمى". هذا الواجب الأسمى خانه نتنياهو بثمن جبي غير معقول لحياة الناس وحرب نهايتها غير معروفة. كرس السنة الأخيرة لبقائه الشخصي وتعزيز ائتلاف غير شرعي شكله. هذه الدوافع كانت هناك حتى قبل الـ "هالولا" في ميرون. فالرغبة في الانتقام من الذين حققوا معه جعلته يعين أمير أوحانا في منصب وزير الأمن الداخلي، وهو شخص لا تجربة له، واللجنة تنسب له المسؤولية عن الكارثة. الخوف على مستقبله السياسي أجبره على الموافقة على أي نزوة لشركائه

الحريديم. وجلوس بن غفير الآن على كرسي أوحانا، يدل على أن نتنياهو لم يتعلم شيئاً منذ ذلك الحين. والواجب الأسمى خانه نتنياهو بثمن جبي غير معقول لحياة الناس وحرب نهايتها غير معروفة

في دولة سليمة، كانت استنتاجات لجنة ميرون ستجبر نتنياهو على وضع المفاتيح على الطاولة، ولكن لا احتمالية لأمر كهذا. نأمل ألا يبقى في الحكم عندما يقدم تقرير اللجنة التي ستحقق في مذبحة 7 أكتوبر/ تشرين الأول. ستكون استنتاجات اللجنة في حينه بمثابة ذكرى صعبة لتأثير تدميره لإسرائيل في العقد الأخير.

* * *

هآرتس: "لم يشدوا ياقة معطفي".. نتنياهو بعد تقرير "كارثة ميرون": لجنة مسيسة

لجنة التحقيق الرسمية في "كارثة ميرون" (الجرمق) لم تحقق في كارثة مذبحة 7 أكتوبر، لكن هناك ارتباطاً مباشراً بين نتائجها والمذبحة. فالإخفاق يكاد يكون واحداً، والمسؤول واحد: رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، الذي قبع إهماله بأساس كارثة الكرمل، كارثة جبل ميرون وكارثة 7 أكتوبر، ليس صدفة أنه سارع للمهاجمة ويقول إن اللجنة سياسية، لأن من عينها هي حكومة بينيت- لبيد.

فعل نتنياهو هذا بأسلوب البيبيين لعصر البيبية. عندما يفتقد لجواب موضوعي، يتناول الأشخاص. لا يملك أجوبة على الأدلة التي تفصلها اللجنة في تقريرها. أدلة تدل على ثقافة كذب واستسلام لإملاءات سياسية من الأحزاب الحريدية على حساب المصالح العامة والأكثر أهمية، بما فيها حفظ الحياة، وأساساً إلى رئيس وزراء يفعل كل شيء كي يمتنع عن القرارات ويؤجلها ويطمسها.

"لم يشدوا طرف معطفي" كانت ذريعته البائسة في لجنة التحقيق في الرد على أسئلة لماذا لم يفعل شيئاً ليمنع الكارثة المعروفة مسبقاً وبعد عشرات التحذيرات التي وصلت في هذا الشأن إلى مكتبه على مدى السنين. تقريران خطيران لمراقب الدولة، وثلاثة قرارات حكومية للهيئة التي يفترض أن تكون مسؤولة عن إدارة "الهالولا"، ولكن أياً منها لم يطبق. كتب تضمنت تحذيرات خطيرة من المفتش العام للشرطة ولجان الكنيست لم يكن فيها ما يكفي نتنياهو كي يشخص وجود خطر رهيب بـ"الهالولا" في ميرون ليمنع ذلك.

نتنياهو رئيس وزراء لا يتخذ القرارات أبداً، إنما يتحلل من المسؤولية ويحرص على بقائه السياسي ويدفع قدماً بثقافة التسيب والانفلات التي تؤدي إلى الكارثة

تواصلت الخلافات الحكومية إزاء "الهالولا" طوال سنين، وامتنع نتنياهو عن حسمها وتحديد هيئة مسؤولة واحدة وإعطائها الصلاحيات لاتخاذ القرارات التي لن تعجب المجتمع الحريدي. روح القائد كانت دوماً هي الاستسلام لمطالب المؤسسة الحريدية التي أدت إلى إتاحة التسيب في "الهالولا"؛ لأن الجبل كان يزود الحريديم بالمال والوظائف والقوة السياسية.

لقد أرادت المؤسسة الحريدية مئات آلاف المحتفلين في الجبل وإلى الجحيم بالأمان، وهكذا ساهمت بيديها في موت 45 من أبنائها. نتنياهو هو الذي سمح لهذا أن يحصل.لو كنا في دولة سليمة النظام لاستقال نتنياهو أمس

امتنع نتنياهو عن اتخاذ القرارات حول "ميرون" لأنه أراد أن يخدم المصالح الحريدية، بحيث يتاح له البقاء سياسياً ولكي يبعد نفسه عن اتخاذ القرارات ما لا يسمح بإلقاء مسؤولية الأمر عليه. وهكذا تصرف أيضاً قبل كارثة الكرمل عندما امتنع عن اتخاذ القرارات حول منظومة الإطفائية وإخفاقاتها، وكذا قبل كارثة 7 أكتوبر. نتنياهو رئيس وزراء لا يتخذ القرارات أبداً، إنما يتحلل من المسؤولية ويحرص على بقائه السياسي ويدفع قدماً بثقافة التسيب والانفلات التي تؤدي إلى الكارثة. لو كنا في دولة سليمة النظام لاستقال نتنياهو أمس.

* * *

معاريف: بتطاوله على أعضائها.. نتنياهو: منذ متى تقام لجنة ضد اليمين السياسي؟

بقلم بن كسبيت

فقد بنيامين نتنياهو ما تبقى لديه من خجل، لا له لا دين ولا ديان. فالرجل الذي صنع حياة مهنية من إلقاء المسؤولية على أحد ما آخر بالوزن الثقيل، يحاول الآن اللغط على لجنة التحقيق. وذلك رغم أن لجنة التحقيق قدمت له تنزيلات عظمى بصفته شهيراً، واستخدمت كلمات رقيقة ولم تأمر باستنتاجات شخصية ضده.

ومع ذلك، من طبع العقرب اللدغ. وهاكم مقطعاً من رد فعله: "يؤسفنا أنه لأول مرة في تاريخ الدولة، أقامت الحكومة برئاسة بينيت ولبيد لجنة تحقيق ضد سابقتها في اليمين السياسي، وعضو مركزي في هذه اللجنة هو مقرب من لبيد، شلومو يناي، الذي تلقى منه عرضاً لمكان في قائمة "يوجد مستقبل" للكنيست. هذا استفزاز سياسي واضح تماماً. المحاولة التهكمية والمقصودة من لبيد لجعل كارثة ميرون أداة مناكفة سياسية – لن تنجح.

انتهوا إلى الاصطلاح: "حكومة بينيت ولبيد أقامت لجنة تحقيق ضد سابقتها". هل هذا الرجل حقيقي؟ لجنة التحقيق أقيمت ضد حكومته، أتفهمون؟ بعد ذلك، لماذا تدهشون من أنه مقتنع بأنه هو الضحية الحقيقية لمذبحة 7 أكتوبر. لا، يا سيد نتنياهو، لجنة التحقيق لم تقم "ضدك".

بل أقيمت لأن كارثة جسيمة، غير مسبوقة، وقعت هنا، الكارثة المدنية الأكثر جسامة في تاريخ الدولة. وقد كانت نتيجة إهمال واسع النطاق، عفن متواصل، فساد سلطوي لا يطاق. أنت، الذي لم تقم قط لجنة تحقيق رسمية، كي لا تضطر أن تكون مسؤولاً عن شيء، تتجرأ على الشكوى؟ وكعادتك، تنزل باللغط حتى على جنرال في الجيش الإسرائيلي.

الجنرال شلومو شناي من البارزين والمؤهلين بين جنرالات الجيش الإسرائيلي على أجيالهم، ونجح أيضاً في القطاع الخاص (مدير عام "تيفع"). بالمناسبة، هو أيضاً صهر اللواء يعقوب عميدرور، المقرب من نتنياهو. وقف على رأس اللجنة رئيسة العليا الراحلة مريم ناؤور. مع وفاتها، استبدلت برئيسة المركزية السابقة القاضية دبوا بارلينر. وثمة ممثل آخر هو مردخاي كارلتس، رجل الوسط الديني. والآن، يوصمون. "لجنة سياسية".

إن عدم إقامة حكومة نتنياهو نفسها لجنة تحقيق رسمية على هذه الكارثة، التي وقعت في ورديتها، مخيف بحد ذاته. وهو الآن يتطاول باللغط على أولئك الذين أقاموها بالفعل. وكأنه لا تلقى أمامنا جثامين 45 إسرائيلياً بريئاً. هذا الرجل عديم الخجل.

* * *

ظاهره أمني وباطنه ديموغرافي.. الكنيست الإسرائيلي يصادق مجدداً على قانون يشتّت شمل العائلات الفلسطينية

صادقَ الكنيست بأغلبية الأصوات على تمديد سريان القانون الذي يحرم آلاف العائلات الفلسطينية في إسرائيل، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأيضاً من لبنان وسوريا والعراق وإيران، بحسب ما نصّ عليه القانون، من لمّ الشمل، وهو يشمل استثناءات.

وأُقرّ القانون بأغلبية 26 نائباً من الائتلاف والمعارضة، وعارضه ستة نواب من كتلتي "الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير"، و"القائمة الموحدة". وتم تمديد القانون، الذي يأتي على شكل قانون مؤقت منذ العام 2003، حتى يوم 14 آذار 2025، وهذا لكون القانون يتعارض مع القوانين والمواثيق الدولية، أي أن المشرع الإسرائيلي لجأ للالتفاف على القانون الدولي من خلال اعتماده منع لمّ الشمل بواسطة قانون مؤقت يتم تجديده كل عام، بعدما بادر إليه خلال عقدين ونيف رئيس حكومة الاحتلال الراحل أرئيل شارون، الذي اعتبر لمّ الشمل ممارسة لحق العودة الفلسطينية من الباب الخلفي.

وأُقرّ هذا القانون لأول مرّة كقانون طوارئ (أمر ساعة) في العام 2003، لحرمان العائلات الفلسطينية نفسها من لمّ الشمل، بحيث إذا كان أحد الوالدين من المنطقة الممنوعة لا يحقّ له ولأبنائه الحصول على مواطنة، أو حتى إقامة دائمة في إسرائيل، بما يشمل حرمانه من ترخيص للعمل في إسرائيل، أو حتى الحصول على رخصة سياقة.وكانت الذريعة في حينه أن القانون يأتي لأسباب أمنية إسرائيلية، في أوج الانتفاضة الثانية التي كانت دائرة في حينه؛ وأيضًا من أجل تخفيف ضغط طلبات لمّ الشمل على مكاتب وزارة الداخلية الإسرائيلية، إذ إنه حتى قبل سنّ هذا القانون كانت عملية لمّ الشمل صعبة جدًا، وكان يتم رفض الغالبية الساحقة منها، بذرائع "أمنية".

والمتضرّرون من هذا القانون آلاف عدة من العائلات الفلسطينية، ولا توجد إحصائيات دقيقة لهم، وهم من سائر أنحاء البلاد، لكن التقديرات تشير إلى أن نسبة كبيرة من هذه العائلات في القدس المحتلة، التي تُعدّ بموجب قانون الضم الإسرائيلي جزءاً مما تسمى "السيادة الإسرائيلية"، وترتفع نسبة هذه العائلات في المدينة، نظراً للتشابك العائلي مع الضفة الغربية بشكل خاص. ومن المهم الإشارة إلى أن القانون لا يسري على عائلة أحد الوالدين فيها من القدس المحتلة والثاني من فلسطيني الداخل.

وينص البند الأول من القانون الإسرائيلي الجائر على تعريف "هدف القانون: تثبيت قيود على المواطنة والإقامة في إسرائيل، لمواطنين ومقيمين من دول مُعادية، أو من سكان "المنطقة" ("المنطقة" تعني الضفة الغربية والقطاع بموجب مصطلحات القانون الإسرائيلي)، وإلى جانب هذا، وضع ترتيبات استثنائية لتقديم تراخيص إقامة أو تصاريح بالمكوث في إسرائيل، وكل هذا مع الانتباه إلى كون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وبشكل يضمن الحفاظ على المصالح الحيوية والمصالح الأمنية القومية للدولة".

وبند "الهدف" هذا يقول بشكل واضح إن القانون يرتكز عمليًا على كون إسرائيل "دولة يهودية وديمقراطية"، وبناءً عليه يتّضح أن الحرمان من لمّ الشمل جاء لأسباب ديمغرافية.ومن ضمن الاستثناءات أنه يحق لوزير الداخلية منح إمكانية تواجد

مؤقت، قابل للتجديد، لرجل تجاوز عمره 35 عاماً، وزوجة تجاوز عمرها 25 عاماً. والقصد بالتواجد هو زيارات قصيرة، وليس إقامة لسنة قابلة للتجديد، كما في حالات أخرى.

كذلك يحق للوزير منح إقامة مؤقتة (عادة عاماً واحداً) قابلة للتجديد لزوجين عمرهما من 50 عاماً وأكثر، يقيمان في إسرائيل منذ 10 سنوات وأكثر. وأيضاً لأطفال حتى عمر 14 عاماً. أما الفتيان الذين يتجاوز عمرهم 14 عاماً، فيمكن منحهم ترخيص تواجد وليس إقامة، وهذا في حالات خاصة.يضاف إلى هذا، تصاريح تواجد مؤقتة لغرض العلاجات من أمراض، أو لغرض العمل المؤقت، حتى ستة أشهر. كما يمكن منح إقامة أو تواجد، في حالات التماثل مع دولة إسرائيل، أو العمل لأجل دولة إسرائيل. أو في حالات لدولة إسرائيل شأن أو مصلحة لتواجد الشخص على أراضيها، حسب نص القانون.

* * *

مسؤول إماراتي كبيريزور "تل أبيب" سرا.. ماذا بحث مع حكومة الاحتلال؟

ترجمة: موقع عربي21

كشفت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، أن مسؤولا كبيرا في الجيش الإماراتي وصل هذا الأسبوع إلى "تل أبيب" في زيارة سرية، بحث خلالها عدة موضوعات، أبرزها ملف غزة.وقالت الهيئة في تقرير لها، إن بين ما بحثه المسؤول الإماراتي، زيادة المساعدات الإنسانية لقطاع غزة وإدخالها عن طريق البحر أيضاً في ظل أزمة الغذاء التي يعاني منها القطاع.
في السياق نفسه، زار مسؤول إسرائيلي الإمارات لبحث الأزمة الإنسانية بقطاع غزة، بما في ذلك سيناريو نقل مساعدات إنسانية إلى القطاع عبر البحر .وقالت هيئة البث، إن آفي غيل، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، زار أبو ظبي الأربعاء، في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للأزمة الإنسانية في قطاع غزة.وتابعت: "طُرحت أثناء المناقشات حلول خلاقة للأزمة، مثل المساعدات الإنسانية عن طريق البحر التي ستصل من دولة الإمارات العربية المتحدة."
وذكرت أنه "بحسب مصادر إماراتية وإسرائيلية، تحاول إسرائيل حشد جهود أبو ظبي لهذه الخطوة." وقالت: "بموجب الخطة، ستقوم الإمارات بتمويل عشرات الآلاف من مراكز إيواء النازحين في منطقة جنوب وادي غزة." وأشارت الهيئة إلى أن "منسّق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية غسان عليان، زار أيضا الإمارات مؤخرا"، دون تفاصيل.

ولم تعلق الإمارات على التقرير، إلا أن حكومة الاحتلال تسعى لإظهار نفسها أمام المحافل الدولية كحريص على إدخال المساعدات والتخفيف من الأزمة الإنسانية بغزة، رغم أنها المتسبب فيها والمعرقل لأي محاولة لحلحلتها، في إطار عقاب جماعي تفرضه على القطاع.
في سياق متصل، أوردت القناة 13 "أن إسرائيل ستسمح للمرة الأولى بإدخال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة عن طريق البحر، سيتم تمويلها وقيادتها من قبل الإمارات، حيث ستقوم بإرسال سفينة محملة بمساعدات إنسانية واسعة النطاق إلى قبرص، وهناك سيتم فحص المساعدات من الأمن الإسرائيلي، ومن ثم نقلها وإفراغها على شاطئ غزة.
وتطلب الإمارات أن تكون التجربة الأولى من هذه المساعدات قبل حلول شهر رمضان وابتداء من الأسبوع المقبل، إذ من المقرر أن يصادق الكابينيت بتشكيلته الموسعة المصادقة على ذلك اليوم الخميس.

والأربعاء، حذّر جيمس ماكغولدريك، منسق الأمم المتحدة المؤقت للشؤون الإنسانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، من تفاقم أزمة الغذاء والأوضاع الصحية في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب إسرائيلية مدمرة منذ 5 أشهر.وشدد ماكغولدريك في تصريح للأناضول، على وجوب زيادة المساعدات الإنسانية، مبيناً أن هناك حاجة إلى 300 شاحنة مساعدات على الأقل يوميًا، فيما تمنع دولة الاحتلال وصول كافة الإمدادات إلى القطاع المحاصر منذ 17 عاما، قبل أن تشدد الحصار منذ بداية الحرب الحالية.

* * *

قلق "إسرائيلي" من تسلل خلايا موالية لإيران عبر الحدود الأردنية

تبدي الحكومة الإسرائيلية وأجهزة الأمن خشيتها من تسلل خلايا مسلحة مدعومة من إيران، للقيام بعمليات ضد أهداف ومواقع إسرائيلية، على ضوء الحرب في قطاع غزة. وقال الكاتب الصحفي، نداف إيال في مقال بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران والمتواجدة في العراق لم تنجح حتى الآن في إظهار قدرات عملياتية فعلية ضد "إسرائيل" خلال الحرب، على عكس حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، لكن أجهزة الأمن الإسرائيلية تعتقد أن هناك دافعا متزايدا لمحاولة استخدام وسائل جوية أو غيرها، من شأنها أن تلحق الضرر بـ"إسرائيل". ولفت إلى أن أحد السيناريوهات التي يحاول "الجيش" الاستعداد لها، محاولة تسلل من قبل تلك الخلايا، التي يمكن تجنيدها من بين الأقليات الشيعية في أفغانستان، وتدريبها في إيران أو العراق، وإرسالها إلى أهداف إسرائيلية في محاولة لتنفيذ عمليات.

وبينما أشار إيال إلى أن العمليات المفترضة يمكن أن تكون شبيهة بما حدث في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، قال إن هناك مصدر قلق آخر يتمثل في أن طهران ستموّلها، وسترسلها عبر العراق تحت رعاية العناصر المحلية التي تدعم إيران. ومن هناك سيمرون عبر صحاري الأردن إلى مناطق في "إسرائيل".

وكشف أن جهودا عملياتية واستخباراتية تبذل الآن من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية لإحباط مثل هذا الاحتمال، فيما يقول الجيش الإسرائيلي إن الترتيب الحالي لقواته يتطلب زيادة؛ خاصة بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وفي ضوء التعامل مع صراع متعدد الجوانب، إلى جانب كل الحدود. ورأى أن "تغيير حجم الجيش الإسرائيلي، وإعادة النظر في تصور الأمن واستخدام القوة سيكونان ضروريين لتوفير حماية فعالة وسريعة".

وتشن جماعات مسلحة، هجمات من لبنان واليمن والعراق وسوريا على أهداف إسرائيلية وأمريكية منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وكان الجيش الأمريكي قد أعلن مقتل 3 من عناصره وإصابة عشرات آخرين في هجوم بمسيرة على قاعدة أمريكية بالأردن، الشهر الماضي، واتهمت واشنطن مجموعات مسلحة مدعومة من إيران بالوقوف وراء هذا الهجوم

* * *

غالانت يحرض تلاميذ مدرسة على حمل السلاح.. هذا ما قاله

حرض وزير الحرب الإسرائيلي، يوآف غالانت، خلال زيارته إلى مدرسة بني دافيد الإعدادية، التلاميذ على حمل السلاح. بالقول متوجها بكلامه للطلاب: "يمكنكم حمل السلاح في يد وكتاب مدرسي في اليد الأخرى"، وذلك بحسب صحيفة "يديعوت أحرنوت". وأضاف غالانت، خلال حديثه مع طلاب المدرسة الإعدادية قبل الخدمة العسكرية أن "حماس لا يمكن أن تستمر في الوجود كهيئة حكومية وكهيئة عسكرية. سنطاردهم في كل مكان"، مشيرا: "أنتم الدليل الواضح على أنه يمكنكم حمل سلاح في يد وكتاب مدرسي في اليد الأخرى".

وكشف تقرير لموقع " "Ynet التابع لصحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية أمس بشكل تفصيلي الخسائر التي تكبدها جيش الاحتلال منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر حتى يوم الاثنين الماضي. وأوضح الموقع أن "عدد قتلى الجيش الإسرائيلي وصل إلى 586 جنديا، ومن بينهم 246 قتلوا خلال هجومه البري على قطاع غزة. ومن بين القتلى، توفي 37 جنديًا في حوادث تشغيلية، وذلك بسبب نيران صديقة (19 حالة)، ورصاص طائش (3 حالات)، وحوادث الأسلحة والمركبات (15 حالة)".

وبالنسبة للإصابات، تابع الموقع: "فقد تعرض 3030 جنديًا لإصابات متنوعة وتشوهات. منهم 1755 حالتهم طفيفة، و800 حالة متوسطة، و475 حالة خطيرة. وتم نقل 88 جنديًا منهم إلى المستشفى بإصابات طفيفة، في حين نقل 191 جنديًا بإصابات متوسطة، و37 جنديًا بإصابات خطيرة"

* * *

تقرير: مدير CIA يزور المنطقة للدفع نحو صفقة تبادل أسرى بين حماس وإسرائيل

ترجمة: موقع عرب 48

يزور مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، وليام بيرنز، المنطقة، بهدف الدفع نحو التوصل إلى صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، في محاولة أميركية أخيرة للتوصل إلى اتفاق قبل حلول شهر رمضان. وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أنه في إطار الزيارة، يجتمع بيرنز مع الجهات المعنية والوسيطين المصري والقطري، في محاولة لتحقيق انفراجة في مفاوضات الهدنة في غزة، كما رجّحت القناة أن يجتمع المسؤول الأميركي مع المسؤولين في إسرائيل.

وأفادت هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11") أن بيرنز زار القاهرة بالفعل، الأربعاء، ووصل مساء أمس الخميس، إلى الدوحة، وذلك في أعقاب انتهاء الجولة الأخيرة من المحادثات في القاهرة دون التوصل لنتيجة.

وبحسب القناة 12، فإن مدير "سي آي إيه" يدفع نحو التوصل إلى اتفاق قبل بدء شهر رمضان الذي يحل في 10 أو 11 آذار/ مارس الجاري، في حين نقلت القناة عن مصدر مطلعة أنه "لا يوجد مواعيد أو تواريخ مقدسة"، في إشارة إلى أن حلول شهر رمضان لن يمنع مواصلة المحاولات للتوصل إلى اتفاق. ونقلت "كان 11"، عن مصادر مطلعة، أنه "ليس من الممكن إحراز تقدم في المفاوضات" في ظل مواقف حماس التي وصفتها بـ"المتشددة". علما بأن "كابينيت الحرب" الإسرائيلي يجتمع الليلة، لبحث التطورات في ملف المفاوضات.ويطالب المفاوضون الإسرائيليون بتوسيع صلاحياتهم وتحديث الموقف الإسرائيلي بناء على تطور المحادثات، الأمر الذي يرفضه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت.

وبحسب "كان 11"، فإن "حماس تطالب بانسحاب كامل للجيش الإسرائيلي من القطاع، وزيادة كبيرة في عدد الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم في إطار صفقة لتبادل الأسرى."وذكرت أن مسؤولي جهاز الأمن المسؤولين عن المفاوضات، رئيس الموساد، دافيد برنياع، ورئيس الشاباك، رونين بار، والجنرال نيتسان ألون، بحثوا إمكانية توسيع صلاحية الفريق الإسرائيلي للمفاوضات مع غالانت. وذكرت القناة أن برنياع وبار وألون اجتموعوا مع وزير الأمن الإسرائيلي، غالانت، الأربعاء، وطالبوه بتوسيع صلاحيات الفريق الإسرائيلي المفاوض، وبحثوا إمكانية إيجاد طرق "مبتكرة" للتوصل إلى اتفاق مع حركة حماس.

* * *

إسرائيل تتخوف من اتهام ضباطها بارتكاب جرائم حرب وفرض عقوبات عليهم

قدمت السلطات الإسرائيلية تقريرا إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست حول وجود "خطر حقيقي" بأن تفرض دول "صديقة" لإسرائيل عقوبات على ضباط إسرائيليين يشاركون في هجوم على رفح والضفة الغربية، حسبما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" اليوم، الجمعة. وأشارت الصحيفة في هذا السياق إلى "تهديدات إدارة بايدن بفرض عقوبات على جنود إسرائيليين الذين عملوا في غزة"، وأن العقوبات ستكون مشابهة لتلك التي فرضتها الإدارة على أربعة مستوطنين شاركوا في الاعتداءات الإرهابية على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وفرضت عقوبات على حساباتهم المصرفية ومنعوا من الحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة. وتعمل السلطات الإسرائيلية على إنشاء "منظومة حماية" للجنود، في ظل تخوف من فرض عقوبات مشابهة من جانب دول أوروبية. وفرضت بريطانيا وفرنسا عقوبات كهذه على مستوطنين في الضفة الغربية.

وشمل التقرير الذي قُدم للجنة الخارجية والأمن خطوات بريطانية، تهدف إلى جمع معلومات حول جرائم حرب إسرائيلية، وأن لافتات تدعو لتقديم معلومات حول جرائم حرب إسرائيلية في غزة عُلقت في المطارات في أنحاء بريطانيا .ويعمل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي على وضع تقرير حول العمليات العسكرية التي نفذها الجنود الإسرائيليون في غزة، وأن المدعية العامة العسكرية الإسرائيلية وضعت تقريرا جاء فيه أن إسرائيل تتابع "عددا محدودا" من "التجاوزات" التي ارتكبها جنود إسرائيليون خلال الحرب على غزة، حسب الصحيفة.

وفي هذه الأثناء، يسعى أعضاء كنيست إلى التعامل مع احتمال فرض قيود على حسابات مصرفية، بحيث يتمكن الذين سيخضعون لعقوبات كهذه أن يستمروا في إدارة شؤونهم الاقتصادية. ويسود تخوف في النظام المصرفي الإسرائيلي من أنه في حال عدم التعاون مع نظام العقوبات الدولية، ستجد إسرائيل نفسها دولة منبوذة، وفقا للصحيفة. ونقلت الصحيفة عن عضو الكنيست عَميت هليفي، من حزب الليكود، حول إمكانية تجميد حسابات مصرفية لجنود إسرائيليين، قوله إن "مراقب البنوك ملزم بالتيقن من أن البنوك تحافظ بقدر الإمكان على حقوق الملكية لزبائنها."

وجاء في تعقيب بنك إسرائيل أن "الالتفاف على أنظمة عقوبات من شأنه تعريض الشركات المصرفية لمخاطر كبيرة، وبضمنها مخاطر (عدم) الانصياع (لقرارات دولية)، نخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر قانونية والمخاطرة بالسُمعة."

* * *

الجيش الإسرائيلي يؤهل ضباطا ليحلوا مكان عشرات القتلى بالحرب على غزة

ترجمة: وكالة سما الاخبارية الفلسطينية

قُتل منذ بداية الحرب على غزة عشرات الضباط الإسرائيليين الذين قادوا قوات قتالية نظامية وفي الاحتياط، ويسعى الجيش الإسرائيلي في هذه الأثناء إلى تعيين ضباط مكانهم، وفق ما ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس الخميس. وبحسب الإذاعة العبرية، فإنه قتل منذ بداية هذه الحرب ضابطان عامان، و4 برتبة عميد أو قائد لواء، و 6 برتبة جنرال (مقدم)، و13 قائد سرية، و39 قائد فصيل، و7 آخرين انضموا إلى الحرب من إجازات مختلفة. وبينت أن هذه الخسائر دفعت الجيش الإسرائيلي، لتكثيف عمليات تجنيد الضباط، وإجراء دورات سريعة لهم.

ويأتي ذلك فيما الحرب متواصلة وعدم الوضوح حول المدة التي ستستغرقها وعدم التوصل إلى صفقة تشمل وقف إطلاق نار وتبادل أسرى. ووفقا لمعطيات الجيش الإسرائيلي، فإن بين الضباط القتلى 39 قائد فصيل أو نائب قائد فصيل يحملون الرتبة نفسها؛ 13 قائد سرية؛ ضابطا استخبارات عسكرية؛ 6 ضباط برتبة مقدم؛ 4 قادة ألوية؛ و7 ضباط آخرين. وسيشغل الجيش الإسرائيلي المناصب الشاغرة في أعقاب مقتل هؤلاء الضباط، بتعيين ضباط جدد مكانهم الذين تخرجوا من دورة قادة سرايا، قبل أسبوعين. وأشارت الإذاعة إلى أن كانت أكبر دورة في تاريخ الجيش الإسرائيلي، وتخرج منها 136 ضابطا، بينهم 54 في قوات الاحتياط. وكانت هذه الدورة أكبر بـ20% من دورة عادية، وعدد الضباط في الاحتياط الذين تخرجوا منها أكثر بـ50% من دورة عادية.ويستعد الجيش الإسرائيلي لفتح دورة مشابهة أخرى، الشهر المقبل، وستكون أكبر بحيث يتوقع أن يشارك فيها 155 جنديا. وأشارت الإذاعة إلى أنه لن يُعين في نهاية الدورة جميع خريجيها كقادة سرايا، وقسم منهم يؤهلون لقيادة سرايا في المستقبل في حال الضرورة.

وسيفتح الجيش الإسرائيلي لأول مرة دورة سريعة لقادة كتائب في الاحتياط. وتستمر مدة دورة كهذه في العادة قرابة سنة ونصف السنة، بينما دورة قادة كتائب القريبة ستستمر لمدة شهرين ونصف الشهر. وسيفتح الجيش الإسرائيلي دورة ضباط قتاليين بالاحتياط في قاعدة التدريبات رقم 1. وسيلتحق بهذه الدورة جنود احتياط أثناء خدمتهم العسكرية ليصبحوا ضباط احتياط قتاليين وسيعنون قادة فصائل في سلاح البرية. وانضم 70 جنديا إلى الفوج الأول لدورة كهذه.

وأنهى الجيش الإسرائيلي أكبر دورة لقادة السرايا في تاريخها، أكملها 136 متدربًا من بينهم 54 احتياط، أي حوالي 20% أكثر من حجم الدورة العادية، و50% أكثر من الخريجين في دورة الاحتياط المعتادة. ويستعد الجيش الإسرائيلي لافتتاح دورة أخرى لقادة السرايا في الشهر المقبل، والتي ستحطم رقمًا قياسيًا آخر، من المتوقع أن يصل فيه عدد المتدربين إلى 155، أي حوالي 40% أكثر من المعتاد، كما سيتم لأول مرة افتتاح دورة مكثفة لضباط الاحتياط، وستستمر لشهرين ونصف فقط بدلاً من عام ونصف.

* * *

استطلاعات

استطلاع: أغلبية إسرائيلية تؤيد "مقترح القاهرة" لتبادل الأسرى

ترجمة: موقع عرب 48

النتائج التي تعبر عن انقسام في الرأي عادت لتكون أبز ما يميز استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، خصوصا حول مسألة المسؤولية عن الإخفاق في صد هجوم القسام في 7 تشرين الأول/ أكتوبر؛ في حين تؤيد أغلبية الإسرائيليين صفقة جديدة لتبادل الأسرى.

تؤيد أغلبية المجتمع الإسرائيلية موافقة حكومة بنيامين نتنياهو، على المقترح الذي ناقشه الوسطاء في العاصمة المصرية القاهرة، للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، فيما تعارض أغلبية الإسرائيليين إجراء انتخابات مبكرة في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المتواصلة منذ أكثر من 153 يوما.

جاء ذلك بحسب استطلاع أجرته القناة 13 الإسرائيلية، ونشرت نتائجه مساء أمس الخميس، وخلص إلى أن 43% من الإسرائيليين يؤيدون "مقترح القاهرة لصفقة الرهائن"، مقارنة بـ36% يعارضون المقترح الذي تم التوصل إليه بناء على محادثات أميركية - إسرائيلية - مصرية - قطرية أجريت في باريس، نهاية شباط/ فبراير الماضي.

"نصر مطلق" على حماس؟!

وفي ما يتعلق بالشعار الذي يلوّح به رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، بشأن "النصر المطلق" على حركة حماس، انقسم المجتمع الإسرائيلي حول إمكانية تحقيق ذلك، إذ قال 45% من المستطلعة آراؤهم إنهم يعتقدون أن ذلك ممكن، فيما يرى 45% استحالة ذلك، في حين قال 10% إنهم لا يعرفون الإجابة عن هذا السؤال.

من يتحمل مسؤولية إخفاقات 7 أكتوبر؟

وبيّن الاستطلاع أن 44% من الإسرائيليين يعتقدون أن نتنياهو، بصفته رئيسا للحكومة، هو من يتحمل مسؤولية الإخفاقات في هجوم القسام في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، على البلدات والمواقع العسكرية الإسرائيلية المحيطة في قطاع غزة، فيما قال 43% إن المؤسسة العسكرية تتحمل المسؤولية.

ماذا عن الانتخابات المبكرة؟

وعلى خلفية التظاهرات المناهضة للحكومة ومطالبة المعارضة بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، أيد 49% من المستطلعة آراؤهم إجراء انتخابات فورية، فيما عارض ذلك 42%. وسُئل المشاركون عن تأثير الحرب على وضعهم الاقتصادي، فإجاب 54% أن وضعهم لم يتغير، فيما قال 38% إن وضعهم الاقتصادي ازداد سوءا على خلفية الحرب.

* * *